

السعودية تشرع في تطبيق إلغاء نظام الكفيل

الرياض - شرعت السلطات السعودية في إلغاء نظام الكفيل المطبق في المملكة منذ سنوات مع دخول مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية للعاملين في القطاع الخاص، الأحد، حيز التنفيذ وهي المبادرة التي أطلقتها وزارة الموارد البشرية في نوفمبر الماضي.

وبالإضافة إلى طابعها الاقتصادي تنطوي العملية على وجه حقوقي حيث تساهم في تحسين أوضاع العمال الوافدين التي كثيرا ما كانت تحت مجهر ملاحظة المنظمات والهيئات الدولية العاملة في المجال.

وكانت الوزارة قد أعلنت أن الخدمات التي تقدمها مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية تتمثل في "خدمة التنقل الوظيفي التي تتيح للعامل الوافد الانتقال عند انتهاء عقد عمله دون الحاجة إلى موافقة صاحب العمل".

وتحدد المبادرة آليات الانتقال خلال سريان العقد بشرط الالتزام بفقرة الإشعار والضوابط المحددة. كما تتضمن المبادرة "خدمة الخروج والعودة التي تسمح للعامل الوافد بالسفر خارج المملكة، وذلك عند تقديم الطلب مع إشعار صاحب العمل إلكترونياً".

ويستفيد العامل من هذه الخدمة وفق شروط أهمها أن يكون ضمن العمالة المهنية الوافدة والخاضعة لنظام العمل وأن يمضي العامل الوافد 12 شهرا لدى صاحب العمل الأصلي منذ دخوله السعودية، وأن يتقدم بإشعار صاحب العمل إلكترونياً بطلب نقل الخدمة قبل 90 يوما من الانتقال.

وتشمل خدمات المبادرة جميع العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص ضمن ضوابط محددة تراعي حقوق طرفي العلاقة التعاقدية.

وأشارت وزارة الموارد البشرية إلى أن المبادرة تنوّر غير منضمتي "قوى" و"أبشر"، وتشمل جميع العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص، وتدخل حيز التنفيذ بداية من الأحد الرابع عشر من مارس الجاري. وأعلنت أن المبادرة لن تشمل خمس مهن هي السائق الخاص والحارس والعمالة المنزلية والراعي والبستاني.

وتتوقع دوائر اقتصادية سعودية أن تعزز مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية من تنافسية سوق العمل مع أسواق العمل العالمية، وأن ترفع تصنيفها في مؤشرات التنافسية الدولية، وأن تساهم في تحقيق مستهدفات برنامج رؤية السعودية 2030.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص العام في السعودية حتى نهاية 2019 بحسب إحصائيات الهيئة العامة للإحصاء، نحو 8.44 مليون عامل. أما عدد العاملين الأجانب في تلك المنشآت فبلغ بحسب تقرير "الأعمال قصيرة المدى" نحو 6.48 مليون عامل.

إسقاط عضوية نائب معارض ينذر بتصعيد في صراع السلطتين بالكويت

اعتراضات على اختصاص المحكمة الدستورية بالبت في صحة عضوية النواب



معارك كثيرة في مدة قصيرة

كما نقلت صحيفة الرأي المحلية عن النائب عبدالعزيز الصقبي قوله "كنت قد تقدمت بمقترح تعديل قانون المحكمة الدستورية بإلغاء تفويض النظر في صحة العضوية وإعادة الاختصاص لصاحب الحق الأصيل (البرلمان). وسأقدم بطلب استعجال القانون وأدعو النواب للتوقيع عليه حفاظا على مبدأ دستوري راسخ وهو الفصل بين السلطات الذي أصبح ضروريا". بينما قال النائب مبارك الحجرف "سوف نعيد هذا الأمر إلى ما قبل عام 1973 ويرجع هذا الاختصاص الأصيل إلى مجلس الأمة".

وفي مؤشر على تصعيد نيابي قام ضد حكومة الشيخ صباح الخالد قال النائب مرزوق الخليفة بعد قرار المحكمة الدستورية "كل الخيارات قائمة ومفتوحة"، معلنا عن توجيه دعوة "للعقد اجتمع طارئ مع النواب لاتخاذ ما يلزم من موقف سياسي يتلاءم مع هذا الوضع الذي وصلنا إليه حفاظا على كيان الدولة والقانوني والدستوري".

وتبدو الأجواء السياسية في الكويت أبعد عن التهذبة المشوذة بهدف التفرغ

النيابة العامة مخالفة التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا بمشاركة في تظاهرة نظمها نواب معارضون بينهم الداوم وقالوا إنها مؤتمر صحفي. واعتبر هؤلاء النواب أن مساعلة المشاركين في المؤتمر تتناقض مع السماح بإقامة أنشطة أخرى.

وتتجه قضية إسقاط عضوية الداوم نحو الانفصال عن طابعها القانوني لتأخذ أبعادا سياسية نظرا لحالة التضامن الواسعة مع النائب من قبل عدد كبير من نواب البرلمان والتغيرات السياسية التي ينتمون إليها.

وقال النائب عبدالكريم الكندري إن تعديل قانون المحكمة الدستورية بإعادة تشكيلها وتحديد صلاحياتها وإقرار قانون مخصصة القضاء أصبح ضرورة، مضيفا "من لم يردعه ضميره تردعه القوانين".

الصدوق السيادي للكويت بهدف حل الأزمة المالية.

وقالت المحكمة في حيثيات الحكم إن إدانة الداوم جاءت بحكم نهائي يجزئه من ممارسة حق الانتخاب وحق الترشح في انتخابات مجلس الأمة.

وطالبت المحكمة إعادة الانتخاب مجددا في الدائرة الخامسة التي نجح فيها الداوم لشغل المقعد النيابي الذي حصل عليه وأصبح الآن شاغرا.

وكانت محكمة التمييز قد قررت في وقت سابق صحة ترشيح الداوم في انتخابات مجلس الأمة الأخيرة بعد أن شطبته وزارة الداخلية بناء على تضمن صحيفته الجنائية حكما في قضية تتعلق بالإساءة للذات الأميرية وهو ما يمنعه من الترشح وفق قانون "منع المسيء" الذي تم تمريره عام 2016 في مجلس الأمة.

وتقدم الداوم والنائب محمد المطير مؤخرا باستجواب لرئيس مجلس الوزراء من محور واحد وهو الانتقائية في تطبيق القوانين. وجاء ذلك بسبب إحالة وزارة الداخلية للعشرات من المواطنين بينهم 15 عضوا في البرلمان إلى

الصدوق السيادي للكويت بهدف حل الأزمة المالية.

وقالت المحكمة في حيثيات الحكم إن إدانة الداوم جاءت بحكم نهائي يجزئه من ممارسة حق الانتخاب وحق الترشح في انتخابات مجلس الأمة.

وطالبت المحكمة إعادة الانتخاب مجددا في الدائرة الخامسة التي نجح فيها الداوم لشغل المقعد النيابي الذي حصل عليه وأصبح الآن شاغرا.

وكانت محكمة التمييز قد قررت في وقت سابق صحة ترشيح الداوم في انتخابات مجلس الأمة الأخيرة بعد أن شطبته وزارة الداخلية بناء على تضمن صحيفته الجنائية حكما في قضية تتعلق بالإساءة للذات الأميرية وهو ما يمنعه من الترشح وفق قانون "منع المسيء" الذي تم تمريره عام 2016 في مجلس الأمة.

وتقدم الداوم والنائب محمد المطير مؤخرا باستجواب لرئيس مجلس الوزراء من محور واحد وهو الانتقائية في تطبيق القوانين. وجاء ذلك بسبب إحالة وزارة الداخلية للعشرات من المواطنين بينهم 15 عضوا في البرلمان إلى

العلاقة بين الحكومة الكويتية المشكلة حديثا والبرلمان الذي تغلب المعارضة على تركيبته لا تسير في اتجاه التهذبة المشوذة والمطلوبة لمواجهة مصاعب المرحلة الاستثنائية، حيث ينذر إسقاط عضوية بدر الداوم "تجم المعارضة الساطع" بانطلاق حلقة جديدة من التجاذبات الحادة المفضية إلى متوالية حل السلطتين وإعادة تشكيلها.

الكويت - فتح إسقاط القضاء الكويتي لعضوية أحد أبرز أصوات المعارضة في مجلس الأمة (البرلمان) الباب على مرحلة جديدة من الصراع بين الحكومة المشكلة حديثا بقيادة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح والمجلس الذي تشغل المعارضة عددا كبيرا من مقاعده.

وقضت المحكمة الدستورية في الكويت، الأحد، بإبطال عضوية النائب بدر الداوم بعد تقديم طعون على عضويته من قبل مواطنين استندت إلى صدور حكم قضائي سابق بحقه في قضية إساءة للذات الأميرية وهو ما يمنعه من الترشح للانتخابات البرلمانية.

واعتبرت أوساط سياسية كويتية أن القرار جاء بمثابة وصفة لنسف جهود التهذبة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولتصعيد الصراع بينهما والذي كان قد أدى في يناير الماضي إلى استقالة حكومة الشيخ صباح الخالد السابقة بعد أقل من شهر على تشكيلها.

وأخذت قضية الداوم أبعادا سياسية تجاوزت إطارها القانوني بسبب بروز النائب المنتمي إلى تجمع نواب الأمة السلفي بشكل كبير كإحدى أقوى أصوات المعارضة للحكومة الكويتية تحت قبة البرلمان، حيث خاض منذ اليوم الأول



لدخوله المجلس جميع المعارك انطلاقا من محاولة منع مرزوق الغانم من الحصول مجددا على منصب رئيس البرلمان وصولا إلى الاستجواب النيابي الذي كان سببا مباشرا في استقالة حكومة الشيخ صباح الخالد السابقة، وأخذت أعضاء كبيرة بما خوض معركة الاعتراض على المساعي الحكومية للاقتراض والسحب من

مسيحيو العراق لا يرون أي فرصة لتغيير أوضاعهم بعد زيارة البابا

العالم إلى العراق"، لكن المسيحيين يحتاجون إلى المزيد من الضمانات قبل العودة. وأضاف "يجب أن يحصلوا على المساعدة، فقد دمرت منازل بعضهم، ويجب تعويض كل هذه الخسائر".

في العراق المحكوم بنظام طائفي يهْمَس الأقليات لم توضع أي سياسات تشجع المسيحيين على العودة إلى وطنهم

وبمناسبة زيارة البابا، أعلن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي عن تسسية 6 مارس من كل عام يوما وطنيا للتسامح والتعايش. لكن هذه الفتحة المعنوية لم تقتصر بخطوات عملية، حيث لم يقر العراق أي تشريع ولم يسن أي سياسات تشجع المسيحيين على العودة إلى وطنهم. وقالت عبدالله إنها تتمنى أن تعيش في عراق يتمتع فيه المسيحيون والأقليات الأخرى بحقوق متساوية وليس عراق اليوم حيث غالبا ما يهْمَس نظام السلطة الطائفي الأقليات، وتابعت "كانت رؤية البابا مذهلة، إذ لم أحلم أبدا بانني سأكون قريبة جدا منه، لكنها لم تغير أي شيء".

الكنيسة كميدان لتعلم إطلاق النار على الأهداف المحددة. وتُمرت العديد من المنازل في المعارك لطرد التنظيم ولم تشهد المنطقة استعادة الخدمات الأساسية بعد، ولا يزال معظم مسيحيي البلدة مشغولين في أماكن أخرى في العراق وخارجه.

وتتذكر ضحى عبدالله بوضوح شهر أغسطس 2014 عندما هاجم مسلحو داعش المجتمعات المسيحية في جميع أنحاء نينوى. وتذكر ابنتها واثنتين من أبناء عمومته.

وعلى متن الطائرة المتوجهة إلى روما ذكر البابا شهادتها وقال للصحافيين "لقد أثرت في أكثر من غيرها. لقد قالت كلمة واحدة: مغفرة.. فحزرت مشاعري". في كل منعطف من رحلته التاريخية في العراق حث فرنسيس العراقيين على احتضان التنوع، من النجف في الجنوب حيث عقد لقاء تاريخيا وجها لوجه مع رجل الدين الشيعي علي السيستاني، إلى نينوى في الشمال حيث التقى بضحايا مسيحيين مثل ضحى.

لكن بعد رحيل البابا قالت المرأة إنها عادت إلى الواقع مجددا. وأضافت "وضعنا صعب لأنه لا يوجد اتفاق داخل الحكومة. كيف يمكن لأي شخص أن يعود؛ لا توجد حتى الخدمات الأساسية". وقال بهنام يوسف وهو من سكان قرقوش إن "زيارة البابا لفتت انتباه

المسيح من حوالي مليون ونصف المليون قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في 2003 إلى بضع مئات الآلاف اليوم. وتشير التقديرات إلى أن 500 ألف يتراوح بين 250 ألفا و500 ألف.

ومع تزايد استهداف الجماعات المتطرفة للكنائس والمجتمعات المسيحية في نزوة الحرب الطائفية في العراق التي أعقبت الغزو، شهدت البلاد نزوحا جماعيا للمسيحيين. وفرّ المزيد بعد هجوم داعش الوحشي في 2014 الذي أفرغ قرى مسيحية بأكملها عبر سهول نينوى الشمالية.

وهدف زيارته البابا فرنسيس إلى العراق التي استغرقت أربعة أيام، والتي شملت قرقوش، إلى تشجيع المسيحيين على البقاء وإعادة البناء واستعادة ما أسماه "بساط العراق" الذي بالاديان والجماعات العرقية. وكانت قرقوش وهي بلدة ذات أغلبية مسيحية في نينوى، واحدة من العديد من المدن التي هاجمها تنظيم الدولة الإسلامية قبل سبع سنوات. وقد اجتاحت المسلحون البلدة والحقوق واضرا بكنيستها وكتبوا عبارة "الدولة الإسلامية سبقتي" على أسوار المدينة. ووجد المسيحيون القلائل الذين عادوا بعد تحرير قرقوش في 2016 دمي تدريب عليها طلاقات نارية وعلامات أخرى دلت على أن المسلحين استخدموا مباني

موارد أو منحني أدهم الفرصة لمغادرة هذا البلد، فلن أعود أبدا".

وبعد سنوات من إعلان القوات العراقية الانتصار على داعش وطرده المسلحين من المنطقة، لا تزال ابنة عبدالله ذات الاحتياجات الخاصة غير قادرة على الالتحاق بالمدرسة المناسبة لوضعها، ولا تزال المنازل محطمة ومدمرة. ويصعب الحصول على وظائف ولا يخطط أي من أقارب ضحى في الخارج للعودة.

وتضاعف عدد السكان المسيحيين في العراق بعد أن كانوا موجودين منذ زمن

عمومته الذين كانوا يلعبون في الفناء الأمامي. وقد استمع البابا إلى شهادة ضحى في قرقوش الأحد قبل الماضي.

ولكن بعد أيام قليلة من زيارة البابا التي كانت تهدف إلى إعطاء الأمل للمجتمع المسيحي المنضائل في العراق وتشجيع أفرادها على البقاء، تنك ضحى في أن الحياة في العراق ستتغير. وقالت إنها ستغادر إذا أتيحت لها الفرصة.

وقالت إن البابا لا يمتلك "عمسا موسى ولا يمكنه شق البحار وحل مشاكلنا الصعبة. وإذا حصلت على



لقاء داوي جروما نفسية ولم يرم ما انكسر واقعيا